

ثَرْوَةُ الْخُلَفَاءِ وَالضِّيَاعُ السُّلْطَانِيَّةُ فِي الْعَصْرِ الْعَبَّاسِيِّ

١٣٢ - ٣٣٤ هـ
الدكتور عبد الواحد زنون طه

المقدمة

لا يخفى ان الاهتمام بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية اصبح اليوم حجر الزاوية في الدراسات التاريخية التي تستهدف التعرف العميق على صيغ الحياة وتطور الاحداث في الماضي. وعلى الرغم من أن هناك قناعة كاملة لدى غالبية المؤرخين المحدثين من ان التركيز في الدراسات يجب ان يكون على مجموع فئات الشعب ، وهم محقن في هذا لانه الاسلوب الافضل للتوصل الى رسم صورة قريبة من واقع المجتمع المدروس. ولكن من ناحية أخرى يجب عدم اهمال اية شريحة من شرائح المجتمع ، حتى ولو كانت قليلة العدد ، خاصة اذا ما كانت ذات تأثير بين في رسم السياسة العامة والاحداث البارزة : ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث الذي يهدف الى دراسة ثروة الخلفاء العباسيين للخاصة ، ومصادرها ووجوه اتفاقها كما يهتم ايضا بالاسباب التي مهدت لهم السبيل للحصول على هذه الثروة وبما ان الضياع السلطانية كانت تشكل مورداً هاماً ورئيساً للثروة الشخصية للخلفاء وذويهم ، فقد ركز البحث ايضا على تلك الضياع ، واصولها ، وانواعها ، وكيفية حصولهم عليها ، ومقدار وارداتها وأهميتها لبيت المال الخاص بالخليفة : واخيرا فان جمع الثروة من قبل البيت الحاكم يعطي لنا صورة واضحة من صور الاستغلال والاثراء غير المشروع كما حصل في عهد المقتدر على سبيل المثال :

اولا : ثروة الخلفاء :

غلب على الخلفاء العباسيين الاوائل التدبير والاقتصاد ، وليس هذا غريباً ، لانهم كانوا مؤسسي دولة تحتاج الى الكثير من التدبير والحكمة في اتفاق الاموال : يضاف الى ذلك ، لم تكن هذه الدولة الفتية تمتلك في بداية امرها الكثير من الموارد التي تساعد وتشجع

على الاتفاق . فلم يكن هم الخليفة الاول ، ابو العباس عبدالله بن محمد بن علي (١٣٢ - ٧٤٩/٨١٣٦ - ٧٥٣ م) ، على سبيل المثال ، الاتييت اركان الدولة والقضاء على مناوئتها من بقايا الامويين وغيرهم من الثوار ، كالخوارج ، (١) فانفق الكثير من الاموال في هذا السبيل ، ولم تكن له ثروة شخصية يعتد بها ، بل توفي ولم يخلف ، كما يروى ، سوى بعض الثياب (٢). ويمكن ان يقال نفس الشيء عن الخليفة الثاني ، ابو جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨-٧٥٤-٧٧٥ م) الذي يعد بحق مؤسس للدولة العباسية . فلقد اشتهر بالتدبير والاقتصاد في انفاق الاموال ، حتى ضرب به المثل بالشحة والبخل ، فسمي بأبي الدوانيق ، او المنصور الدوانقي لانه كان يتشدد مع البنائين والصناع ، الذين اشتغلوا في بناء بغداد ، ويحاسبهم على الحبة والدانق ، وهو مقدار لا يزيد على سدس درهم . (٣) ولم يقتصر الامر على بناء بغداد بل شمل كل مصروفات الدولة الاخرى ، (٤) ولهذا فقد جمع في بيت ماله مبلغاً كبيراً بلغ اربعة عشر مليون دينار وستمئة درهم : (٥) وقد تكون هناك بعض المبالغة في هذا المبلغ ، ولكنه يدل على شدة حرصه وضخامة الاموال التي جمعها . (٦)

ولكن الخلفاء الذين جاءوا بعده اظهروا نوعاً من الترف وحبا للثروة . وهذا امر طبيعي ، ظهر نتيجة لروح العصر ، وللتغيرات التي طرأت على المجتمع في ذلك العهد ، الذي الذي تميز بالترف والازدهار الاقتصادي ، وبشكل خاص ، الخلفاء والفنانات الغنية ، فكثرت مجالس الغناء والطرب ، وزاد من اقبال الناس نحو الجواني والمغنيات حتى بلغت قيمة

- (١) انظر : الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، نشر : دي غوية ، ليدن ١٨٧٩ - ١٩٠١ ج ٣ ، ص ٥٤ ، ٥٧ ، ٦١ ، ٧٥ - ٧٦ ، ٧٨ ، ٨٠ .
- (٢) نفس المصدر ، ج ٣ ، ص ٨٨ ، ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ، بيروت ، ١٩٦٥ ١٩٦٦ ، ج ٥ ، ص ٤٦٠ .
- (٣) الطبري ، تاريخ ، ج ٣ ، ص ٣٢٦ .
- (٤) انظر : الجهشداري ، الوزراء والكتاب ، تحقيق : مصطفى السقا وآخرون القاهرة ، ١٩٣٨ ، ص ١٣٨ - ١٣٩ .
- (٥) المسعودي ، روج الذهب ومعادن الجوهر ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحنيد ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ج ٣ ، ص ٣١٨ .
- (٦) قارن : خولة شاكِر الدجيلي بيت المال نشأته وتطوره من القرن الاول الهجري حتى القرن الرابع الهجري ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ١٨٢ .

لواحدة منهن آلاف الدنانير (١)، وبانت مظاهر الترف الاجتماعي والثراء الكبير في المأكل والملبس والمشرّب، وفي المواكب الرسمية والقصور وغيرها. (٢) وإن كانت هذه المظاهر لا تشمل بطبيعة الحال المجموعات الأخرى من المجتمع التي كانت تشكو من الفقر والحرمان، وعندما حل العصر العباسي الثاني (٢١٨ - ٨٣٣/ ٨٣٣ - ٩٤٥ م) ازدادت حناية الخلفاء بيت المال الخاص - الذي هو خزنة الخليفة الخاصة - وأخذوا يميلون إلى أدخار أموالهم والاتفاق من بيت مال المسلمين .

واشتهر من خلفاء هذا العصر الذين اهتموا بجمع الثروة المعتضد (٢٧٩- ٨٩٢/ ٨٩٢- ٩٠٢ م) الذي كان يدخر في كل سنة من سني خلافته نحو مليون دينار، وقد توفي وفي بيت ماله بضعة عشر مليون دينار : (٣) ثم أعقبه المكتفي (٢٨٩- ٨٢٩٥/ ٩٠٢- ٩٠٧) الذي خلف أربعة عشر مليون دينار : (٤) ويزيد العلالي من هذا المبلغ ، فذكر مبالغاً، أن المكتفي خلف نحو مئة مليون دينار ، إضافة إلى الألوف من مجامر الذهب ، وهي التي يوضع فيها الجهر أو النار المتقدة . (٥)

ولم يكن جمع الثروة مقتصرأ على الخلفاء وحدهم ، فقد امتلك ذويبهم ونساءهم للكثير من الأموال والضياع : فكانت على سبيل المثال ، غلة ضياع الخيزران أم الهادي والرشيد ،

- (١) الصولي اخبار الرازي بالله والمتقي لله ، او تاريخ الدولة العباسية من سنة ٣٢٢ - ٣٣٣ هـ من كتاب الاوراق ، نشر : هيورث دن ، القاهرة ١٩٣٥ ص ١٠١ .
- (٢) انظر : فاروق عمر فوزي ، «العصر الذهبي عصر الازدهار الحضاري» ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ١٥ ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ١٠١ ، عبد الواحد ذنون طه «مجتمع بغداد من خلال حكاية ابو القاسم البغدادي» ، مجلة المورد ، ٣م العدد ٤ ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ١٤- ٢٥ .
- (٣) المسعودي ، مروج الذهب ، ج ٤ ص ٢٣٢ ابن الجوزي ، المنتظم في تاريخ الملوك والامم ، حيدر آباد ، ١٣٥٧ هـ ، ج ٥ ، ص ١٣٦ .
- (٤) مسكويه ، تجارب الامم وتعاقب الهمم ، القاهرة ، ١٩١٤- ١٩١٥ ، ج ١ ص ٢٣٨ - ٢٤١ ، الصابي ، الوزراء ، او تحفة الامراء في تاريخ الوزراء ، طبعة دار احياء الكتب المريية ، ١٩٥٨ ، ص ٣١٧ وانظر : ادم منز الحفصارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ج ١ : ص ٢١١- ٢١٢ .
- (٥) لطائف المعارف ، القاهرة ، بدون تاريخ ص ١١٨ ، ١٤٦ وعن شرح مجامر الذهب انظر : ابن المنظور ، لسان العرب ، مادة « جمر » بيروت ، دار لسان العرب ، ١٢ ص ٤٩٥ .

مئة وستين مليون درهم : (١) وكانت غلة ام محمد الواصل من اراضيها نحو عشرة ملايين دينار في العام تنفقها في جواربها . (٢) وقد وجد لقيحة ام المعتز اموالا مخبأة في الدهاليز وحيطان القصر بمبلغ مليوني دينار نقداً ومالا تقدر قيمته من التحف والجواهر : (٣) وكانت السيدة شغب ام المقتدر تمتلك اموالا عظيمة ، وقد بلغ دخل ضياعها في كل عام مليون دينار ، كانت تنفق معظمها ، (٤) وبشكل خاص ما تنصدق به على مصالح الحجاج ، وما تساهم به للدولة اثناء الملومات : (٥) وعندما قتل المقتدر سنة ٩٣٢/٨٣٢٠ م أقرت ببعض ما تبقى عندها من اموال ، فكانت قيمتها نحو مئة وثلاثين الف دينار : (٦) ، وهو مبلغ ضئيل اذا ما قورن بدخلها المرتفع المذكور اعلاه. والراجح ان هذه الارقام التي يذكرها المؤرخون فيها نوع من المبالغة ، ولكنها تدل حتما على ضخامة الاموال التي كانت بحوزة الخلفاء وذويهم:

تurf وبلدير الخلفاء :

ونتيجة للاموال الطائلة التي كانت ترد إلى بيت المال الخاص ، غالى بعض الخلفاء في الترف والتبذير ، فارتفعت نفقات البلاط العباسي ، وبلغت حدا كبيرا ، كما سنرى فيما بعد وما يذكر بان المأمون (١٩٨ - ٢١٨ هـ / ٨١٣ - ٨٣٣ م) وزع من مال خراج كان قد جاءه اكثر من اربعة وعشرين مليون درهم في يوم واحد : (٧) وكان المعتصم (٢١٨ - ٢٢٧ هـ / ٨٣٣ - ٨٤٢ م) وابنه للواصل (٢٢٧ - ٢٣١ هـ / ٨٤٢ - ٨٤٧ م) لا يلبسان للقميص الالبسة واحدة ، الا أن يكون الثوب نادرا غريبا : (٨) وفرق المتوكل (٢٣٢ - ٢٤١ هـ / ٨٤٧ - ٨٦١ م) في مناصبة ختان ابنه المعتز اموالا طائلة ، حتى ان

- (١) المسعودي ، مروج الذهب ، ج ٣ ، ص ٣٤٨ .
- (٢) الطبري ، تاريخ ، ج ٣ ، ص ١٧٢٠ .
- (٣) نفس المصدر ، ج ٣ ، ص ١٧١٩ .
- (٤) ابن الجوزي ، المنتظم ، ج ٦ ، ص ٢٥٣ ، وانظر : حمدان عبد المجيد الكبسي مصر المقتدر بالله ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ١١٧ .
- (٥) مسكويه ، تجارب ، ج ١ ، ص ١٨١ ابن الجوزي ، المنتظم ، ج ٦ ص ٢٠٩ .
- (٦) مسكويه ، تجارب ، ج ١ ، ص ٢٤٤ .
- (٧) ابن طيفور ، كتاب بغداد ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص ١٤٧ .
- (٨) الجاحظ ، كتاب التاج في اخلاق الملوك ، القاهرة ، ١٩١٤ ، ص ١٥٤ .

غلمانه اخذوا ينادون في المجلس : «ان امير المؤمنين يقول لكم : لياخذ من شاء ماشاء (١)»
ويذكر الطبري ، ان المتوكل منح خمسين الف درهم إلى أحد الشعراء من اجل بيتين من
الشعر : (٢) ويشير المسعودي إلى أن النفقات لم تكن في عهد من العهود ولا في وقت من
الاوراق مثلها في أيام المتوكل ، ويقال بانه انفق على ثلاثة من قصوره اكثر من مئة
مليون درهم ، ومات وفي بيوت امواله اربعة ملايين دينار وسبعة ملايين درهم (٣) .
وتصدق الراضي بالله (٣٢٢ - ٣٢٩ هـ / ٩٣٤ - ٩٤٠ م) بالف دينار بعد أن افتى له
بعض الفقهاء المترفين بشرب النبيذ، (٤) وقد يبدو هذا المبلغ قليلا، ولكنه قياسا بتدبير
الخلفاء الاوائل كابي جعفر المنصور مثلا ، الذي كان يحاسب على الدائق ، مبلغ كبير
واسراف وتبذير ويقول الصولي ، « ما رايت البلور عند ملك اكثر منه عند الراضي
ولا عمل ملك فيه ما عمل ولا بذل في اثمائه مابذل حتى اصبح له منه له ما لم يجتمع
لملك » (٥) وربما كان الصولي مبالغا في قوله هذا لانه كان يعيش في بلاط الراضي : اما ذروة
الاسراف فكانت من مميزات عهد سابق لهذا الخليفة ، الا وهو عصر المقتدر (٢٩٥ -
٩٣٢ هـ / ٩٠٨ - ٩٣٢ م) :

يذكر مسكويه استنادا إلى ما اثبتته بعض كتاب ابي الحسن بن الفرات عندما كان
وزيرا للمقتدر ، ان وارد بيت المال الخاص (أي بيت مال الخليفة) خلال مدة حكم المقتدر
البالغة خمسة وعشرين عاما ، كان تسعة وثمانين مليونا وثمانية وثلاثين الف دينار .
صرف المقتدر نحو سبعة عشر مليون دينار منها في وجوه رسمية ، بينما اتلف الباقي وبلوه
على نفقات البلاط ، وهو يزيد على سبعين مليونا من الدنانير : (٦) وهكذا بلغت
نفقات البلاط في عهد المقتدر نحو مليونين وثمانمئة وثمانين الف دينار سنويا ، او ما يعادل

(١) النعالي : لطائف المعارف : ص ١٢٢ - ١٢٣

(٢) تاريخ الرسل والملوكة ج ٣ ، ص ١٤٦٧ - ١٤٦٨ .

(٣) مروج الذهب ، ج ٤ ، ص ١٢٢ .

(٤) الصولي ، اخبار الراضي بالله والمتقي لله ، ص ٤٧ .

(٥) نفس المصدر ، ص ٢٠ .

(٦) مسكويه ، تجارب ، ج ١ ، ص ٢٣٨ - ٢٤١ ، وانظر : ابن الاثير ، الكامل ج ٨

ص ٢٤٣ .

مئتين واربعين الف دينار في الشهر : (١) ولكي تأخذ فكرة عن بعض اوجه البذخ العجيب في بلاط هذا الخليفة ، يكفي ان نعرف ان قصوره كانت مؤثثة ومزينة بترف بالغ ، فكانت تحتوي على نحو ثمانية وثلاثين ألف ستارة من الحرير الخالص المطرز بالذهب ، وفيها ما يربو على اثنين وعشرين ألف بساط من انواع مختلفة ومن حياكة اماكن مختلفة وكان في اسطبلاته نحو الف حصان نصفهم بسروج مزينة بالذهب والفضة ، والنصف الاخر مسرح بسروج مزينة بالديباج : وكان في خدمة المقتدر سبعة مائة حاجب ، وسبعة الاف مملوك (٢) ومما يدل على اسراف المقتدر البالغ ما تميز به احد قصوره المسمى بدار الشجرة ، حيث كان بتلك الدار شجرة مصنوعة من الفضة لها ثمانية عشر غصنا تزن ، كما يذكر ابن الخطيب البغدادي ، خمسمئة الف درهم (٣) : وهذه المعلومات التي يذكرها المؤرخون عن قصور المقتدر وزينتها والعديد من اثارها مبالغ فيها بالتأكيد، لكنها تشير من ناحية اخرى إلى الترف الباذخ الذي كان يعيش فيه هذا الخليفة .

مصادر ثروة الخلفاء :

ان الذي يهم البحث في هذا المجال هو مصادر بيت المال الخاص ، او بيت مال الخليفة ، الذي يكون عماد ثروة الخلفاء ، وكانت موارد هذا البيت في أوئل القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي تتجمع من الاموال الاتية : (٤)

- ١ - الاموال المخلفة التي يتركها الآباء لابنائهم في بيت المال الخاص .
- ٢ - مال الخراج والضبايع العامة الذي يجبي من اعمال فارس وكرمان (بعد اسقاط النفقات) وبلغ مقدار ذلك في السنوات من (٢٩٩ - ٨٣٢٠ / ٩١١ - ٩٣٢م) ثلاثة وعشرين مليون درهم، منها اربعة ملايين كانت تحمل إلى بيت المال العام، والباقي وهو تسعة عشر مليون درهم، إلى بيت المال الخاص.

(١) قارن ، عبد العزيز الدوري ، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري بغداد ١٩٤٨ ، ص ٢٤٩ - ٢٦٧ .

(٢) ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، القاهرة ١٩٣١ ، ج ١ ، ص ١٠١ - ١٠٣ .

(٣) نفس المصدر ، ج ١ ، ص ١٠٢ .

(٤) انظر : مسكويه ، تجارب ، ج ١ ، ص ٢٣٨ - ٢٤٠ ، وقارن آ-م -ن ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢١٢ - ٢١٣ ، خولة الدجيلي ، المرجع السابق ، ص ١٨٨ - ١٨٩ .

٣ - الاموال المحمولة من الشام ومصر، وربما كان المقصود منها الهدايا واللفظ،
وجزية اهل الذمة التي كانت تحمل إلى بيت مال الخليفة باعتباره اميراً للمؤمنين؛
٤ - المال الذي يؤخذ من المصادر لاموال الوزراء والكتاب والعمال المعزولين وما
يحصل من جباية ضياعهم، والمال الذي يؤخذ من التركات: وكان الخليفة يرث مال
الخدم ومال من لا ولد له من موالى اسرة الخلافة، ولما كان الاشخاص المصادر في
الغالب سادة ذوي مناصب تدر الربح والرزق للكثير، فان مالا كثيراً كان يجري إلى
خزانة الخليفة. وعلى سبيل المثال فقد صادر الوائقي في عام (٨٢٢٩/٨٤٣) م كتابه وألزمهم
بدفع مقدار كبير من المال. (١) وقد اكثرت المتوكل ايضاً من المصادر حتى اصبحت
شبه ضريبة على الموظفين الكبار، ولعله كما يشير الدكتور عبد العزيز الدوري، اعتبرها
وسيلة لاسترجاع بعض اموال الدولة التي اخذها هؤلاء بطرق غير مشروعة (٢) :
وقد اصبحت المصادر من أهم المظاهر التي تميز بها عصر المقتدر وامرة الامراء،
فاصبحت واسعة الانتشار وشملت العديد من الوزراء والحاشية وكبار موظفي الدولة
والقضاة والتجار وغيرهم : وتعد المعلومات التي اوردها الصابي عن الافراد الذين صودروا
ايام وزارة ابن الفرات الثالثة للمقتدر افضل دليل على انتشار المصادر واستشرائها
في هذا العصر (٣) .

- ٥ - ما كان يحمل إلى بيت المال الخاص من اموال الضياع والخراج في السواد والاهواز
والشرق والمغرب ، وستتكمّل فيما بعد بالتفصيل عن ضياع الخلفاء :
- ٦ - ما كان يوفره الخلفاء ، فالمعتضد والمكتفي ، على سبيل المثال ، كانا يوفران مليون
دينار في كل سنة : (٤)

(١) الطبري، تاريخ ، ج ٣ ، ص ١٣٣٠ - ١٣٣١ ، وانظر ايضاً : خولة الدجيلي، المرجع
السابق. ص ١٩٥ .

(٢) دراسات في العصور العباسية المتأخرة ، بغداد، ١٩٤٥ ، ص ٥١ وانظر ايضاً : جرجي
زيدان ، تاريخ التمدن الاسلامي، القاهرة، ١٩٠٣ ، ج ٢ ، ص ١٦٥ .

(٣) الصابي ، الوزراء ، ص ٤٤ - ٥٢ ، وانظر : حمدان الكبيسي، المرجع السابق، ص
٥٥٣ فما بعدها.

(٤) مسكويه، تجارب، ج ١ ، ص ٢٤١ .

ولكن بحلول القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي ، أصبح الخلفاء اقل حرية في التصرف ببيت المال الخاص بسبب دخول العناصر الأجنبية وتدخلها في الحكم ، واستئثار القواد ورجال الدولة بالاموال. ونتيجة لهذا فقد قلصت سلطة الخليفة السياسية وبالتالي أثرت على سلطته المالية ايضا ، فحرم الخليفة من امواله ، وكفت يده ، وقدر له شيئاً يسيراً فقط. وكان اول من حددت سلطاته المالية من الخلفاء ، هو الخليفة الراضي بالله (١). وفي سنة (٩٤٥/٨٣٣ م) استولى معز الدولة البويهى على كل الامور المالية من يد الخليفة ، وخصص لمصاريفه الفى درهم في كل يوم : (٢) وبعد ان فتح معز الدولة البصرة ، قطع عن الخليفة الالفى درهم ، وعوضه عنها ضياعاً من ضياع البصرة يبلغ واردها السنوي متي الف دينار (٣) وهكذا انخفض دخل الخليفة بعد سنة (٩٤٥/٨٣٣)، كما يشير الدكتور الدوري ، إلى نحو ٧٪ مما كان عليه في عصر المقتدر (٤) :

لانياً الضياع السلطانية :

الضياع عند اهل الحضرة هي مال الرجل من النخل والكرم والارض والضيعة ايضاً الارض المغلة ، (٥) ويراد بالضياع هنا المزارع ، (٦) وهي تعد عماد الثروة الشخصية لملكها . وقد ورث العباسيون الضياع العديدة التي خلفها بنو امية واتباعهم ، (٧) وأضافوا اليها ووسعوها بطرق مختلفة منها الشراء ، او الهبات (٨) والمصادرة . (٩) ولهذا فقد اتسعت الى حد بعيد املاك الاسرة العباسية ، وعلى رأسها الخلفاء واصبحت ضياعهم السلطانية منتشرة في مناطق عديدة من العراق ، مثل السواد والكوفة والبصرة

-
- (١) ابن الاثير ، الكامل، ج ٨ ، ص ٣٢٣ ، ابن الطقطقي، الفخري في الاداب السلطانية والدول الاسلامية، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٢٣٠ .
- (٢) مسكويه . تجارب ، ج ٢ ، ص ٨٧ .
- (٣) نفس المصدر، ج ٢ ، ص ١٠٨ ، ابن الجوزي، المتكلم، ج ٦ ، ص ٣٥٧ .
- (٤) انظر : تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ص ٢٥٠ .
- (٥) ابن منظور، لسان العرب، مادة «ضيع»، ٢م ، ص ٥٥٩ .
- (٦) جرجي زيدان، المرجع السابق، ج ٢ ، ص ١٢٩ .
- (٧) الجهشيارى، الوزراء والكتاب، ص ٩٠ .
- (٨) نفس المصدر، ص ١١٧ - ١١٨ .
- (٩) الصولي، اخبار الراضي بالله والمتقي لله، ص ٨٣ ، وانظر ايضاً : ص ٨٩ .

وواسط ونواحي بغداد وحول الموصل (١) وفي الاهواز والري واصبهان في ايران (٢) ، وفي ارمينية ، (٣) ولم يكن الخلفاء العباسيون في اول الامر يقتصبون الضياع والاموال ، لكن بعضاً من كانوا في خدمتهم تسلطو ومدوا ايديهم الى ضياع الناس وكان بعض الخلفاء ينصفون المتظلمين من اصحاب الضياع ، فان لم يتمكنوا من منع الوزراء والمواليين لهم من ضياع الناس واموالهم ، كانوا يتخذون طريق المصادرة ؛ والضياع التي تصدر بهذه الطريقة تعود الى الخليفة او الدولة ، وهكذا كثرت الضياع عند الاسرة للعباسية الحاكمة :

ومن الاسباب الاخرى التي ادت الى ازدياد عدد الضياع عند الخلفاء وذويهم ، نظام الابلء ، فقد كان الاهالي الضعفاء يقومون بالحاء ضياعهم الى الاقوياء من اقارب الخليفة او العمال ، تخلصاً من جباة الخراج الذين كانوا يفضون النظر عن هذه الاراضي الملجأة ويصنعون عن جباية بعض الضرائب المستحقة عليها ، وبهذا يخف الخراج عن اصحاب الضياع الاصليين : وبمرور الزمن تصبح هذه الضياع ملكاً للملجأ اليه ، بينما يتبدل وضع المالك الاصلي الى حالة مزارع في الارض : وتعود هذه الطريقة بالاصل الى العصر الاموي ، حيث ابلأ الكثير من الفلاحين في السواد اراضيهم الى مسلمة بن عبد الملك بن مروان اثناء ولاية الحجاج بن يوسف الثقفي للعراق . (٤) وهناك امثلة على هذه الحالات بعد قيام الدولة العباسية . ففي عهد المنصور ، على سبيل المثال ، ابلأ رجل من اهل الاهواز ضيعته الى الوزير سليمان بن مخلد المعروف بابي ايوب المورياني ، فخف عنها الخراج فحمل مقابل ذلك مئة الف درهم في السنة الى الوزير (٥) :

- (١) قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة ، نشر . دي غويه ، ليدن ١٨٨٩ ، ص ٢٤١ . الصولي ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ ، مسكويه تجارب ، ج ١ ، ص ٦٠ - ٦١ ، ٤٠٥ .
- (٢) الطبري ، تاريخ ، ج ٣ ، ص ٢١٤٠ ، مسكويه ، تجارب ، ج ١ ، ص ٦٠ .
- (٣) الطبري ، تاريخ ، ج ٣ ، ص ١٥٨٤ .
- (٤) قدامة بن جعفر ، المصدر السابق ، ص ٢٤١ . وانظر ايضاً . جرجي زيدان ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٣٠ ، الدوري ، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، ص ص ٣٤ - ٣٥ .
- (٥) الجهشباري ، الوزراء والكتاب ، ص ١١٨ .

وفي العصر العباسي الثاني (٢١٨ - ٨٣٣/٣٣٤ - ٩٤٥م) أصبحت مصادره الاموال شيئاً مألوفاً ، لذلك صار امتلاك الناس للضياع والاراضي وسيلة مربحة لتشغيل الاموال خاصة وان الخراج كان عليها قليلا . وحتى الخلفاء وذويهم كانوا يتبعون هذه الطريقة للمحافظة على ما يملكونه من اموال : فنرى ام المقتدر مثلا ، تمتلك الضياع والاراضي لتحافظ على اموالها ، لكنها لم توفق في ذلك ، لان القاهر الذي (٣٢٠ - ٨٣٢/٥٣٢ - ٩٣٤) تولى الخلافة بعد ابنها المقتدر ، اجبرها على حل اوقافها جميعاً (١) . وتعد هذه الطريقة ، اي تحويل اكثر اراضي الخلافة العباسية الى ضياع ، من احد اسباب قلة الجباية في العصر العباسي الثاني .

لقد كان امتلاك الخلفاء العباسيين وذويهم للضياع السلطانية يزداد في أيام الرخاء ، وذلك بشراء أراض جديدة . أما في أيام الشدة وأزمات الميزانية ، فكانوا يبيعون منها لتلافي شغب الجند وتسديد ديونهم . وكانت هذه الضياع السلطانية تتعرض دائماً للخطر ، خاصة عندما تضعف الحكومة ، حيث يفتطم كبار الملاك الأقوياء والوزراء بعضها ويضيفون ذلك إلى ممتلكاتهم (٢) .

انواع الضياع السلطانية :

كانت الضياع التي يمتلكها رجال الدولة وأصحاب الثروة من الأهالي وغيرهم تسمى بالضياع العامة ، أما الضياع السلطانية - موضوع هذا البحث - فكانت مقسمة إلى عدة أقسام ، ولكل قسم تسمية تدل عليه :

- ١ - الضياع المستحدثة ، وهي التي أضيفت حديثاً . (٣)
- ٢ - للضياع المرتجعة ، وهي التي أقطعت من قبل ، ثم ألقيت للخليفة اقطاعها وارجعها إلى حوزته (٤) :

(١) مسكويه ، تجارب ج ١ ، ص ٢٤٥ ، ابن الجوزي ، المنتظم ، ج ٦ ص ص ٢٥٣ - ٢٥٤ ، ابن الأثير ، الكامل ، ج ٨ ، ص ص ٢٤٥ - ٤٦ .

(٢) مسكويه ، تجارب ، ج ٢ ، ص ٨٧ .

(٣) نفس المصدر ، ج ١ ، ص ٢٤٤ .

(٤) عريب بن سعد ، صلة تاريخ الطبري ، نشر . دي غوية ، ليدن ، ١٨٩٧ ، ص ١٤٥ .

٣ - الضبايع للعباسية :

٤ - الضبايع الخاصة :

٥ - الضبايع الفرائية :

ولا يوجد في المصادر المعاصرة ما يدل على معنى الأسماء الثلاثة الأخيرة ، ولكن جرجي زيدان يرجح ان الضبايع العباسية هي في الغالب ملك لبني العباس من أهل الخليفة وأقاربه ، وأن الضبايع الخاصة هي ضبايع الخليفة نفسه ، والفرائية هي الضبايع التي تقع على ضفاف نهر الفرات (١) :

وبالنظر لوجود عدد كبير من الضبايع السلطانية عند الخلفاء وذوهم وأتباعهم ، فقد اضطرت الدولة إلى إنشاء عدة دواوين لإدارة الضبايع السلطانية (٢) : فمن هذه الدواوين مثلاً : ديوان الضبايع الخاصة ، (٣) وديوان المراجعة الذي أنشأه الخليفة المقتدر لشرف على الضبايع والمستغلات والاموال التي استرجعها من الناس نتيجة لافلاس الخزينة ، (٤) وديوان الضبايع المقبوضة الذي يضم الضبايع المضافة نتيجة المصادرة (٥) : وكان للسيدة شغب أم المقتدر ديواناً خاصاً لإدارة ضبايعها (٦) : ومن الشخصيات التي تولت إدارة بعض هذه الدواوين ، محمد بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان ، الذي تولى ديوان زمام الخراج والضبايع السلطانية في وزارة الحسن بن مخلد ، (٧) وكذلك محمد بن علي بن مقله ، الذي تولى ديوان الضبايع الخاصة والمستحدثة في وزارة علي بن عيسى الثانية للمقتدر سنة ٣١٥ هـ ٩٢٧ م (٨) : ومن الدواوين الأخرى ديوان الضبايع الخاصة الذي قلده الوزير محمد بن علي بن مقله إلى أخيه الحسن بن علي سنة ٣١٦ هـ / ٩٢٨ م ، وكذلك ديوان الضبايع الفرائية ،

(١) تاريخ المدن الإسلامي ، ج ٢ ، ص ١٢٥ ، وانظر ايضاً . السوري ، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، ص ٢٦ .

(٢) مسكويه ، تجارب ، ج ١ ، ص ١٥٢ .

(٣) الصابي ، الوزراء ، ص ٣٠٠ .

(٤) عريب بن سعد ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .

(٥) الصابي ، الوزراء ، ص ٤٨ .

(٦) مسكويه ، تجارب ، ج ١ ، ص ١٤٣ .

(٧) الصابي ، الوزراء ، ص ٢٨٤ .

(٨) مسكويه ، تجارب ج ١ ، ص ١٥٢ ، انظر ايضاً .

الذي تقلده الأخ الثاني لابن مقله ، العباس بن علي ، في السنة نفسها (١) : وكانت كل ضيعة أو أكثر تمهد إلى عامل يضمن خراجها ، أو يعطيها بدوره بالضمان إلى شخص آخر (٢) :

واردات الضياع السلطانية وأهميتها لبيت المال الخاص :

للضياع السلطانية أهمية خاصة بالنسبة للخلفاء وذوي قرباهم ، وكذلك بالنسبة لبيت المال الخاص . وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تبذير معظم الخلفاء للأموال ، نرى أهمية الدور الذي كانت تلعبه واردات هذه الضياع في اتفاق الخلفاء . وكان الخليفة ينفق من بيت المال الخاص على موسم الحج والغزوات والصوائف ، وعلى فداء أسرى المسلمين ، والقيام بنفقات الرسل الواردين . أما المنح والاعطيات وكل ما يتعلق بنفقات الخلافة ، فكان يؤخذ من بيت المال العام ، (٣) بل حتى لو وكل إلى بعض القضاة ليشرفوا على ضياع الخلفاء ، أو بعض موارثهم وأموالهم ، فإنهم كانوا يتسلمون أرزاقهم من بيت مال المسلمين لا من دخل الضياع (٤) : ولم تكن الضياع السلطانية تعامل معاملة بقية الأراضي الأخرى لأن عمال الخراج كانوا يفضون النظر عن كثير من الأموال المطلوبة لهذه الضياع ، ولو عوملت في مقدار الخراج وطرق تحصيله مثل معاملة بقية الأراضي الأخرى ، لزاد خراجها كثيرا ، وبالرغم من ذلك ، فقد كان خراج الضياع السلطانية يزيد على مليون ونصف المليون في السنة - كما سنرى بعد قليل - غير ما هو منها في واسط وغيرها ، مما يدل على كثرة تلك الضياع وسعتها :

وكانت واردات الدولة العباسية كثيرة ، ولكن لايتوفر لدينا تفصيل لمقدار الجباية الا في عهد المقتدر (٢٩٥ - ٣٢٠ / ٩٠٨ - ٩٣٢ م) حيث رفع وزيره علي بن عيسى تقريراً بما كان من مقدار الجباية لعام ٣٠٦ / ٩١٨ م. وهذه القائمة تتحدث عن جباية أموال

- (١) عريب بن سعد ، المصدر السابق ، ص ١٣٥ .
- (٢) مسكويه ، تجارب ، ج ١ ، ص ٥٩ - ١٥٢ ، ٦٠ ، وانظر أيضاً . الدوري ، المرجع السابق ، ص ٢٦ ، محمد ضياء الدين الرئيس ، الخراج في الدولة الإسلامية القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٤٨٥ .
- (٣) الصابي ، الوزراء ، ص ٢٧ ، وانظر : آدم منز ، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ، ج ١ ، ص ٢٠٢ ، خولة الدجيلي ، بيت المال ، ص ٢٠١ .
- (٤) ابو يوسف ، كتاب الخراج ، القاهرة ، ١٣٨٢ ، ص ١٨٧ .

الدولة بصورة عامة ، ويوضح القسم الرابع منها جباية الاموال الخاصة والموقوفة ، وهي	
فيما يلي ، نقلا عن الفون كريمر Von kremer (١)	
دخل جباية الضياع السلطانية	دينار
الضياع المستحدثة	٢٨٩,٠٣٦
الضياع العباسية (باستثناء ماحول واسط)	١٤٤,٧٦٠
الضياع الفرانية	٦١٧,١٢٦
للضياع الخاصة	٥١٦,٤٤٧

يتضح من هذه القائمة ان جباية الضياع السلطانية لسنة واحدة بلغ ١,٥٦٧,٣٦٩ دينار ، كما يتضح من الارقام ايضا ان الضياع الفرانية ربما كانت اوسع جزء من هذه الضياع ، ويأتي بالدرجة الثانية الضياع الخاصة ، ثم المستحدثة ، ثم العباسية . ويبدو ايضا انه ربما لم تتوفر معلومات كافية لعلي بن عيسى عن جباية واسط وماحولها ، ولهذا فقد مستثبت من هذه القائمة :

تقلص وتصفية الضياع السلطانية

ولكن بعد سنة ٨٣١٧ / ٩٢٩م أي بعد انقلاب مؤنس الخادم على المقتدر ، اخذت الضياع السلطانية تقلص بسرعة نتيجة افلاس الخزينة وثورات الجند وشغبهم للحصول على الرواتب . فقد باع الوزير ابن مقله في هذه السنة كثيرا من هذه الضياع : (٣) وكذلك كان بيع الضياع السلطانية يشغل القسم الاعظم من انتباه كل من الوزيرين علي بن عيسى وسليمان بن الحسن بن مخلد، اثناء عجز الميزانية زمن ادارتهما المشتركة في عهد المقتدر (٣) : وفي سنة ٨٣١٩/ ٩٣١م باع الوزير الحسين بن القاسم ضياعا بنحو خمسمئة الف دينار ، (٤) وفي سنة ٨٣٢٠ / ٩٣٣م امر الخليفة للقاهر ببيع العديد من الضياع الخاصة والفرانية

(١) جرجي زيدان ، تاريخ التمدن الاسلامي : ١١٩/٢ ؛ الدوري ، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، ص ٢٦ ، نقلا عن :

Von Kremer , Uber das Einnahmebudget des Abbasiden-Reiches vom Jahre 306,Wien. 1887. (ALi b. Isa, P. 31) .

(٢) مسكويه ، تجارب ، ج ١ ، ص ٢٠٠ .

(٣) نفس المصدر ج ١ ، ص ٢٠٥ ، وانظر أيضاً : Bowen, op. cit, P. 299.

(٤) مسكويه ، تجارب ، ج ١ ، ص ٢٢٦ ، وانظر : حمدان الكبيسي، المرجع السابق ، ص ٢٣٦ . ي

والعباسية المستحدثة والمرتبعة وما يجري مجراها في سائر النواحي : (١) ونتيجة لاستمرار أزمة الخزينة استمر للبيع عام ٨٣٢١ / ٩٣٣ م ، حيث باع الوزير ابن مقلة ضياعاً بما قيمته مليونين وأربعمئة ألف دينار : (٢) وبالرغم من هذا بقيت بعد خلع للقاهر عام ٨٣٢٢ / ٩٣٤ م ضياعاً سلطانية كثيرة من كل الأنواع (٣) لكن استمرار أزمة الخزنة أدى إلى المزيد من البيع ، وهكذا ، فقد اضطر ابن مقلة إلى بيع العديد من الضياع السلطانية المتبقية ليتمكن من تسديد الديون المستحقة على الدولة للتجار : (٤) لكن نهاية الضياع السلطانية كانت في سنة ٨٣٣٤ / ٩٤٥ م. وذلك باستيلاء معز الدولة البويهى على مقاليد الأمور ومالية الدولة : فخصص للخليفة كما ذكرنا سابقاً راتباً يومياً مقداره ألفي درهم ، (٥) ثم عنه قطع هذا راتب واقطعه بدله اقطاعاً خاصاً به ، يبلغ ابراده نحو مئتي ألف دينار في السنة ، (٦) وأصبح هذا الاقطاع في حماية الأمير البويهى : (٧) ينضح مما تقدم مدى الثروة التي جمعها بعض الخلفاء وذوي قرباهم ، والضياع التي كانت بحوزتهم ، وكذلك البذخ الذي تميز به بعضهم : ومن الملاحظ ان شدة الاسراف والتبذير لم تكن ظاهرة واضحة عند الخلفاء العباسيين الأوائل ، الذين كرسوا جهودهم لبناء للدولة وتثبيت أركانها : أما بالنسبة للخلفاء اللاحقين ، فمن الطبيعي أن يرافق عهدهم شيء من التسلط والاستغلال والرغبة في جمع الثروة على حساب الطبقات الفقيرة من المجتمع ، وهذه سمة تميز حكام المصور الوسطى بوجه عام ، وهي تدل في الوقت نفسه على مدى ابتعاد هؤلاء الحكام عن مبادئ الإسلام الأساسية القائمة على العدل وحماية حقوق الرعية. وإذا ما عقدنا مقارنة يسيرة بين ما كان يقوم به الخلفاء الراشدون من تحري العدل في توزيع

(١) مسكويه ، تجارب ، ج ١ ، ص ٢٤٥ ، وانظر ديصاً : عريب بن سعد ، المصدر السابق

ص ١٨٥ .

(٢) مسكويه ، تجارب ، ج ١ ، ص ٢٦٠ ؛ وانظر : خولة الدجيلي ، المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

(٣) مسكويه ، تجارب ، ج ١ ، ص ٢٦٥ .

(٤) نفس المصدر ، ج ١ ، ص ٣٢٩ .

(٥) نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ٨٧ ؛ ويذكر ابن الأثير ، ان المبلغ المخصص كان خمسة آلاف

درهم ، انظر : الكامل ، ج ٨ ، ص ٤٥٠ .

(٦) ابن الجوزي ، المنتظم ، ج ٦ ، ص ٣٥٧ .

(٧) مسكويه ، تجارب ، ج ٢ ، ص ٣٤١ .

الاموال ، ومحاسبة أنفسهم قبل الآخرين على التصرف بأموال الأمة ، وبين هؤلاء الخلفاء المتأخرين الذين انغمسوا في البذخ والاسراف ، تبين لنا مدى الفرق الشاسع بين الطائفتين : وليس هذا غريباً ، فعصر الخلفاء الراشدين وبعض الخلفاء الأمويين ، والخلفاء العباسيين الأوائل ، يُعد من عصور القوة والازدهار في تاريخ امتنا ، على حين كانت عصور السيطرة الأجنبية اللاحقة على الدولة العباسية من عهود التذني والانحطاط في تاريخ الامة . ولا يخفى أن الممارسات التي قام بها عدد من خلفاء هذه الفترة ، والمقربين اليهم ، من السيطرة ، وجمع الأموال ، والبذخ ، والتبذير على حساب الشعب ، كانت عاملاً أساسياً في هذا الانحدار ، وتمكين القوى الأجنبية من التسلط على الحكم ، وجرد الدولة إلى هاوية السقوط : وهذه الحقيقة تؤكد أهمية التمسك بأهداف امتنا الانسانية ، والعمل على صيانة مبادئها القائمة على العدل والمساواة ، وتوفير الرخاء الاقتصادي للشعب ، لأن هذا هو طريق التقدم والقوة والازدهار :

مصادر ومراجع البحث :

- ابن الاثير ، ابو الحسن علي بن ابي الكرم (ت ١٢٣٨/٨٦٣٠م)
- ١ - الكامل في التاريخ ، طبعه بيروت ، ١٩٦٥ - ١٩٦٦
- الثعالبي ، ابو منصور عبد الملك (ت ١٠٣٧/٨٤٢٩م) :
- ٢ - لطائف المعارف ، مطبعة دار احياء الكتب العربية ، القاهرة بدون تاريخ
- الجاحظ ، ابو عثمان عمرو بن بحر (ت ٨٦٩/٨٢٥٥م) :
- ٣ - كتاب التاج في اخلاق الملوك ، القاهرة ، ١٩١٤ :
- الجهشيارى ، ابو عبدالله محمد بن عبدوس (ت ٩٤٢/٨٣٣١م)
- ٤ - كتاب الوزراء والكتاب ، تحقيق : مصطفى السقا وآخرون ، بغداد ، ١٩٣٨ :
- ابن الجوزي ، ابو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧/١٢٠٠ - ١٢٠١م)
- ٥ - المنتظم في اخبار الامم ، حيدر آباد ، ١٣٥٧ هـ :
- ابن الخطيب البغدادي ، ابو بكر احمد بن علي (ت ٨٤٦٣/١٠٧٠م) :
- ٦ - تاريخ بغداد ، القاهرة ، ١٩٣١ :
- الدجيلي ، خولة شاكر :
- ٧ - بيت المال نشأته وتطوره من القرن الاول حتى القرن الرابع الهجري ، بغداد ١٩٧٦ ،
- للدوري ، الدكتور عبدالعزيز الدوري
- ٨ - تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، بغداد ، ١٩٤٨ :
- ٩ - دراسات في العصور العباسية المتأخرة ، بغداد ، ١٩٤٥ :
- الرئيس ، الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس :
- ١٠ - الخراج في الدولة الاسلامية ، للقاهرة ، ١٩٥٧ :
- زيدان ، جرجي زيدان :
- ١١ - تاريخ التمدن الاسلامي ، القاهرة ، ١٩٠٣ :
- الصابي ، أبو اسحق هلال بن ابراهيم بن زهرون (ت ١٠٥٦/٨٤٤٨م)
- ١٢ - الوزراء أو متحفة الامراء في تاريخ الوزراء ، طبعة دار احياء الكتب العربية ، ١٩٥٨ ،
- الصولي ، أبو بكر محمد بن يحيى (ت ٨٣٣٥ ٩٤٦م)

- ١٣ - اخبار الراضي بالله والمتقي لله ، أو تاريخ الدولة العباسية من سنة ٣٢٢-٨٣٣ من كتاب الاوراق ، نشر : هيورث دن ، القاهرة ١٩٣٥ .
- للطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير (٨٣١٠/٩٢٢م) :
- ١٤ - تاريخ الرسل والملوك ، نشر : دي غويه ، لندن ، ١٨٧٩ - ١٩٠١
- ابن الطقطقي ، محمد بن علي بن طباطبا (ت ٨٧٠٩/١٣٠٩م)
- ١٥ - الفخري في الآداب السلطانية والدول الاسلامية ، للقاهرة بدون تاريخ :
- طه ، للدكتور عبد الواحد ذنون طه :
- ١٦ - (مجمع بغداد من خلال حكاية أبو القاسم البغدادى) ، مجلة المورد ، م ٣ ، العدد ٤ ، بغداد ، ١٩٧٤ :
- ابن طبغور ، أبو الفضل أحمد بن طاهر (ت ٨٩٣/٨٩٤م)
- ١٧ - كتاب بغداد ، للقاهرة ، ١٩٤٩ :
- فوزي ، للدكتور فاروق عمر فوزي :
- ١٨ - «العصر الذهبي عصر الازدهار الحضاري» مجلة المؤرخ للعربي ، العدد ١٥ ، بغداد ، ١٩٨٠ :
- قدامة ، أبو الفرج قدامة بن جعفر (ت ٨٣٣٧/٩٤٨م) :
- ١٩ - كتاب الخراج وصناعة الكتابة ، نشره دي غويه ضمن كتاب المسالك والممالك لابن خردادبة ، لندن ، ١٨٨٩ :
- القرطبي ،عريب بن سعد القرطبي (ت ٨٣٧٠/٩٨٠م)
- ٢٠ - صلة تاريخ الطبري ، نشر : دي غويه ، لندن ، ١٨٩٧ :
- الكبيسي للدكتور حمدان عبد المجيد
- ٢١ - عصر المقتدر بالله ، بغداد ، ١٩٧٤ :
- متر ، آدم متر :
- ٢٢ - الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ، ترجمة للدكتور محمد عبد الهادي ابو ريدة ، ، للقاهرة ، ١٩٥٧ :
- السعودي ، ابو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت ٨٣٤٦/٩٥٦م) :
- ٢٣ - مروج الذهب ومعادن الجوهر ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ١٩٥٨ :

- مسكويه ، ابو علي احمد بن محمد بن يعقوب (٨٤٢١/١٠٣٠ م) .
- ٢٤ - تجارب الامم وتعاقب الهمم ، باعتناء : هـ . ف آمديروز ، القاهرة ١٩١٤ - ١٩١٥ ،
- ابن منظور ، ابو الفضل محمد بن كرم (ت ٨٧١١/١٣١١ م) ؛
- ٢٥ - لسان العرب ، بيروت دار لسان العرب ؛
- ابو يوسف ، يعقوب بن ابراهيم (ت ١٩٢٢/٨٠٧ م)
- ٢٦ - كتاب الخراج ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٨٢ هـ ؛
- ٢٧ - Bowen, Harlold, The life and Times of
Ali Ibn Isa, Cambridge, 1927 .